مجلة الجامعة الإسلاميَّة
للغة العربيَّة وآدابها

مجلة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكمة

العدد : 15
يناير - مارس 2025م

الجزء 2

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	**منهج التحليل الإعرابي عند الأصبهاني في كتابه إعراب القرآن** د. عبد اللطيف جعفر عبد اللطيف الريح	٩
٢)	**الحمل على النظير بين بابي الجزم والجر وأثره في الحكم النحوي -دراسة أصولية نحوية** د. أريج بنت عثمان بن إبراهيم المرشد	٦١
٣)	**من بلاغة الإنشاء والخبر في الجواب النبوي على مسألة الأعراب** د. أسماء بنت أحمد بن مسفر الوادعي	١١٣
٤)	**خطاب التجديد في الفكر البلاغي عند الشيخ محمد أبي موسى -ملامحه وتجلياته** د. يوسف طفيف مبارك الدعدي	١٥٣
٥)	**المثل في شعر هدبة بن الخشرم دراسة دلالية تركيبية تناصية** د. نوال عبدالله إبراهيم يوسف الزهراني	٢٠٣
٦)	**مفهوم الشعر ووظيفته عند ابن المعتز من خلال كتابه طبقات الشعراء** آمال بنت يوسف المغامسي	٢٤٥

م	البحث	الصفحة
٧)	**البناء التقابلي في تشبيه الوحي بالمطر في الخطاب القرآني** د. لطيفة بنت سعود العصيمي	٢٩٩
٨)	**حيلة المرأة في الحكاية الشعبية السعودية (كتاب أساطير شعبية من قلب جزيرة العرب أنموذجا) مقاربة في النقد الثقافي** د منال بنت سالم القثامي	٣٥١
٩)	**المقصدية في ديوان أكاد أراني) لشقراء المدخلي دراسة تداولية** د. عائشة صالح الشمري	٣٩٧
١٠)	**دلالات المكان في شعر ياسر الأطرش -دراسة نقدية** د. حصة فهد السبيعي	٤٣٩
١١)	**آليات الخطاب النقدي في كتاب اتجاهات الشعر العربي المعاصر الإحسان عباس- دراسة في نقد النقد** د. عبدالعزيز بن عياد المطيري	٤٨٣
١٢)	**التحليل الأنثروبولوجي عند الناقد ياروسلاف ستيتكيفيتش** د. ماجد بن أحمد الزهراني	٥٢٥

الحمل على النظير بين بابي الجزم والجر
"وأثره في الحكم النحوي"
"دراسة أصولية نحوية"

Analogical Inference Based on Similarity between the Section of Jazm and Jarr "and its Effect in Grammatical Ruling" A Study in the Principles of Jurisprudence and Grammar

د. أريج بنت عثمان بن إبراهيم المرشد

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

البريد الإلكتروني: ao.im@hotmail.com

DOI:10.36046/2356-000-015-014

ملخص الدراسة

موضوع البحث: الحمل على النظير بين بابي الجزم والجر "وأثره في الحكم النحوي". دراسة أصولية نحوية.

هدفه: تهدف الدراسة إلى بيان موقف النحويين الأوائل من دليل مراعاة النظير بين بابي الجزم والجر. والكشف عن بواعثه في لغة العرب، وأثره على الحكم النحوي .

منهجه: اتبع المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل.

أهم نتائجه: إن الباعث الأساس في التنظير بين الجزم والجر هو الاختصاص بنوع من أنواع الكلمة دون غيرها، يتلوه اتصافهما بالضعف، كما أن وجود الفوارق بينهما جعل الجزم أحط رتبة من الجر، مما أدى إلى تفاوت درجات الأحكام النحوية الناتجة عن الحمل على النظير بينهما. ولم يكن موقف النحويين من التنظير بين البابين واحدا، بل إنهم أجمعوا على الأخذ به في مواضع، واختلفوا في مواضع أخرى، وجاء دليل النظير بين بابي الجزم والجر معضدا للقياس، ومؤنسا له عند البصريين، ومن معاييره عندهم: أنهم لا يعتدون به إن خالف القياس، وجرى على الشذوذ، والضرورة، وأنهم يحملون على النظير الأقوى عند تعارض نظيرين للجازم، أما الكوفيون فاستدلوا بالنظير في مسألة العامل في جواب الشرط في الحكم الشاذ الذي لا يقاس عليه، وفي مسألة أخرى أجازوا إضمار العامل وبقاء عمله مخالفين بذلك القياس، والنظير.

الكلمات المفتاحية: الجزم نظير الجر- التنظير- الاستدلال النحوي.

Abstract

Subject of study: Analogical Inference Based on Similarity between the Section of Jazm and Jarr "and its Effect in Grammatical Ruling" A Study in the Principles of Jurisprudence and Grammar.

Objective: The study aims to clarify the position of the early grammarians regarding the evidence of considering Analogical Inference Based on Similarity between the Section of Jazm and Jarr, revealing its reasons of application in the Arabic language, and its effect on grammatical ruling.

Methodology: It followed the descriptive approach based on induction and analysis.

Most important findings: The primary motivation in drawing a theoretical comparison between jazm (the grammatical state of sukoon) and jarr (the genitive case) is their association with specific types of words, rather than being applicable to all words. This is followed by their shared characteristic of grammatical weakness. Additionally, the differences between them have made jazm rank lower than jar, which has resulted in varying degrees of grammatical rulings based on analogy between the two. The grammarians' stance on the theoretical comparison between the two grammatical cases (jazm and jar) was not uniform. While they unanimously accepted it in certain contexts, they disagreed in others. The argument based on analogy between jazm and jar served to support and reinforce analogy for the Basran grammarians. Among their criteria for this are: they do not consider it valid if it contradicts established analogy, aligns with rare or exceptional usage, or arises from linguistic necessity. Additionally, when faced with two analogous forms for jazm, they prefer the stronger one. The grammarians' stance on the theoretical comparison between the two grammatical cases (jazm and jar) was not uniform. While they unanimously accepted it in certain contexts, they disagreed in others. The argument based on analogy between jazm and jar served to support and reinforce analogy for the Basran grammarians. Among their criteria for this are: they do not consider it valid if it contradicts established analogy, aligns with rare or exceptional usage, or arises from linguistic necessity. Additionally, when faced with two analogous forms for jazm, they prefer the stronger one.

Keywords: Between Jazm and Jarr - theorizing –Grammatical reasoning.

مقدمة

الحمد لله صاحب الجلال، المتفرد بالكمال، المنزه سبحانه عما يصفون، والصلاة والسلام على النبي المبعوث رحمة للعالمين.

أما بعد

فإن النحو العربي، وأصوله من أدق العلوم، وأكثرها إعمالا للفكر، فقد قام على أصول عقلية، ونقلية أساسية، استنبطت أحكامه الفرعية وقواعده منها، حين أنعم النحويون الأوائل فيها النظر، وأعملوا فيها الفكر.

ومن أدلة القياس -باعتباره دليلا كليا- استدلالهم بالحمل على النظير أحد الأدلة غير الغالبة في الاستدلال بالقياس في النحو العربي، فيحمل الشيء على نظيره في اللفظ، أو في المعنى، أو فيهما لجامع بينهما، وظهرت آثاره في أبواب النحو والصرف في مواضع كثيرة من بينها تنظير باب الجزم بباب الجر، وقد ترددت في كتب النحويين عبارة "الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء" فعمدت في هذه الدراسة إلى جمع شتات هذا الموضع اللطيف، لإبراز وجه الشبه بين هذين البابين، والأحكام النحوية المترتبة على الحمل على النظير بينهما.

أهداف الموضوع:

- الكشف عن بواعث حمل الجزم على الجر في لغة العرب.
- بيان موقف النحويين الأوائل من مراعاة علة النظير بين بابي الجزم والجر.
- دراسة مواضع الحمل على النظير بين البابين، والأدلة الأخرى التي عضدته، أو عارضته.

منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث أن يسير على منهج وصفي باستقراء مواضع الحمل على النظير بين البابين، وتحليلها، واستنباط بواعثها، وأثرها في الحكم النحوي .

الدراسات السابقة:

حظي موضوع الحمل على النظير باهتمام من الدارسين باعتباره دليلا عقليا من أدلة القياس، فقد وقفت على دراسات نظرية للحمل على النظير في كلام العرب من أهمها:

- حمل النظير على النظير عند النحويين بين النظرية والواقع اللغوي، فلاح إبراهيم نصيف الفهداوي – مصر–مجلة جامعة القاهرة–كلية دار العلوم – العدد (٨٨)–٢٠١٦م.

تحدث فيه الباحث عن رأي جمهور اللغويين والنحويين في الحمل على النظير، وكونه في الصرف أبين وأكثر من مسائل النحو، وتعرض لبعض مسائل حمل فيها على النظير ليس من بينها بابا الجزم والجر.

- النظير اللغوي عند سيبويه بين تأصيل المفهوم وتطور الاستعمال– د. أحمد حسن العزام– مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية.

تناول فيه النظير، والتطور النحوي، والصرفي عند سيبويه، ودراسة أنواع الحمل على النظير عند سيبويه، ومظاهره، والاستئناس به سماعا وقياسا، والتعليل به، والاستدلال به.

- الإعراب بالحمل على النظير في النص القرآني كتاب "مغني اللبيب" لابن هشام "أنموذجا"

- ليلى بكاكرة– نزيهة فطحيزة علي– إشراف: د. أحمد الشايب عرباوي– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي– ٢٠١٩م.

عمد فيه الباحث إلى بيان أثر الإعراب بالحمل على النظير في تفسير العدول

التركيبي في القرآن الكريم.

- الاستدلال بالنظير وعدمه عند أبي البركات الأنباري دراسة أصولية نحوية- د. عبدالعزيز عبد العزيز الحداد- حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات- الإسكندرية- م٣/ع٣٥.

عمد فيه الباحث إلى بيان موقف أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف من دليل النظير وعدمه، مبينا قواعد الحمل على النظير، وضوابطه عند أبي البركات، أتبعه بدراسة نحوية تطبيقية ليس منها بابا الجزم والجر .

أما دراستي هذه فركزت على الحمل على النظير بين بابين هما ركيزتان في الإعراب، الجر في الأسماء، والجزم في الأفعال، ودراسة المواضع التي حمل فيها باب الجزم على نظيره في باب الجر، والوقوف على بواعثه، ومدى تأثير الحمل على النظير على الحكم النحوي، وآراء النحاة في علة النظير بين البابين في كل موضع .

خطة البحث:

جاءت خطة البحث في مقدمة، فتمهيد، بينت فيه علة الحمل على النظير، تعريفه، وأهمية إيجاده، والأساس القائم عليه، وموقف النحويين منه، وضوابطه.

ثم مبحثين:

المبحث الأول: بواعث التنظير بين الجزم والجر.

المبحث الثاني: مواضع التنظير بين الجزم والجر دراسة تطبيقية.

ثم ذيلته بخاتمة تضمنت أهم نتائج البحث، يتلوها ثبت بأسماء المصادر والمراجع المعتمد عليها في البحث.

هذا وأسأل الله التوفيق والسداد إنه سميع مجيب.

تمهيد

إن الحمل على النظير أحد أدلة الاستدلال النحوي في اللغة العربية وأصل من أصول التفكير النحوي الذي عول عليه النحويون في آرائهم، ومذاهبهم، فهو أحد صور الحمل[١] في العربية، فيحمل الشيء على نظيره في اللفظ، أو المعنى، أو فيهما، والعرب تحمل على النظير كما تحمل على النقيض، ومراعاة النظير داخل في القياس كالعلة، والسبر، والقول الموجب.

– النظير في اللغة:

جذره: نظر، والتنظير تفعيل، والنظير: المثل، وهو الذي إذا نظر إليه وإلى نظيره كانا سواء[٢]. وحكى أبو عبيدة: النظر والنظير بمعنى واحد، كالند والنديد. وأنشد قول عبد يغوث الحارثي:

ألا هل أتى نظري مليكة أنني أنا الليث معدوا عليه وعاديا[٣]

– الحمل على النظير في اصطلاح النحويين:

الحمل على النظير مصطلح أصولي نحوي، عرفه الرماني بقوله: "النظير هو الشبيه بما له مثل معناه وإن كان من غير جنسه، كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من المصدر وغير ذلك من الوجوه، نحو: استتار

(١) صور الحمل: الحمل على المعنى، والحمل على التوهم، الحمل على الموضع، والحمل على الجوار.

(٢) ابن فارس، "مجمل اللغة". تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، (ط١، بيروت: الرسالة، ١٩٨٤م)، (نظر).

(٣) معمر بن المثنى أبو عبيدة، "مجاز القرآن". تحقيق: محمد فؤاد سزكين، (ط٢، بيروت: الرسالة، ١٩٨١م)، ١: ٢٥٧.

الضمير، وعمله في الظرف، والمصدر، والحال"[١].

وحمل النظير على النظير عند النحاة: هو إجراؤه مجرى نظيره باعتبار جامع بينهما كحمل (ما) النافية على (ليس) في العمل باعتبار مشابهتها لها في كونها لنفي زمان الحال[٢]. فهو قياس المساوي حيث تكون العلة في الفرع والأصل سواء، قال السيوطي: "القياس في العربية أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد. وينبغي أن يسمى الأول والثالث: قياس المساوي.."[٣].

- **أهمية إيجاد النظير:**

ومراعاة النظير من أدلة النحو غير الغالبة. والباعث إلى إيجاد النظير هو عدم وجود الدليل العقلي، أو النقلي، قال ابن جني: "أما إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتاب...فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير...، وأما إن لم يقم الدليل، ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير ... فإن ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك"[٤].

ومن المواضع التي وجد فيها الدليل، ولم يثبت له نظير قول سيبويه: "وذلك الحرف (ما)، تقول: ما عبدالله أخاك...وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما، وهل) أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) ك(ليس)، ولا يكون

(١) الرماني، "رسالة منازل الحروف"، تحقيق: إبراهيم السامرائي، (د.ط، عمان: الفكر، د.ت)، ٧٢.

(٢) عبد الفتاح البجة، "ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين". (عمان: الفكر، ١٩٩٨م)، ٣٢٦.

(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "الاقتراح في علم أصول النحو". تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، (ط١، القاهرة: السعادة، ١٩٧٦م)، ١٠١.

(٤) عثمان بن جني، "الخصائص". تحقيق: محمد النجار، (ط٢، بيروت: الهدى، د.ت)، ١: ١٩٧ .

فيه إضمار"[١].

ومن المواضع التي احتيج فيها إلى الحمل على النظير لعدم قيام الدليل قول ابن جني: ".. ألا ترى إلى (عزويت) لما لم يقم الدليل على أن واوه، وتاءه أصلان احتجت إلى التعليل بالنظير، فمنعت من أن يكون (فعويلا)؛ لما لم تجد له نظيرا، وحملته على (فعليت)؛ لوجود النظير وهو (عفريت) و(نفريت)"[٢].

فوجود النظير غرضه الاستئناس في إثبات حكم لغوي، وعدم وجوده لا ينفي ثبوت الحكم إن أكده السماع والقياس، وتظهر الحاجة إليه عند انعدام الدليل.

– الأساس في التنظير في اللغة:

إن عامل القوة في المشابهة بين النظيرين، وخصوصيته، هو الأساس في الاستدلال بالحمل على النظير عند علماء اللغة، فبين قوة الشبه بينهما، وبين وجوب الأخذ بحكم النظير علاقة طردية، قال ابن يعيش: "والشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه، وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكما هو في الأصل للآخر، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم، وإذا ضعف لم يوجب، فكلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف"[٣]. وقال ابن هشام: "قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو لفظه أو فيهما"[٤].

(١) سيبويه، "الكتاب ". تحقيق: عبدالسلام هارون، (ط٢، القاهرة: الخانجي، ١٩٨٣م)، ١: ٥٧.
(٢) ابن جني، "الخصائص"، ١: ١٩٧ .
(٣) موفق الدين بن يعيش، "شرح المفصل". (د. ط، بيروت: عالم الكتب، د.ت)، ١: ٥٨.
(٤) عبدالله بن يوسف ابن هشام، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (د. ط، بيروت: الكتاب العربي، د. ت)، ٦٧٤.

- **موقف النحويين من الاستدلال بالنظير وضوابطه:**

ظهرت علة مراعاة النظير في كتب النحويين والصرفيين في مواضع كثيرة في كتبهم، وكان للاستدلال بالحمل على النظير وعدمه عند النحويين المتقدمين والمتأخرين دور مهم في دعم الحكم النحوي، والصرفي، وظهر ذلك جليا في كتبهم.

كقول سيبويه: "لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء"(١). وقول سيبويه: "ونظير (لات) في أنه لا يكون إلا مضمرا فيه (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء، إذا قلت: أتوني ليس زيدا، ولا يكون بشرا"(٢). وقول المبرد: "فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر؛ لأنك فيه تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية"(٣).

واحتكم النحويون إلى علة الحمل على النظير كثيرا في أحكامهم، فجاءت علة النظير عندهم حجة مؤيدة لإثبات رأي، كقول ابن الوراق: "...وأما إضمار (أن) فله نظير؛ لأنه تخفيف بعض الاسم، وبعض الاسم موجود في كلامهم؛ فلهذا كان جعل (حتى) خافضة للاسم أولى من جعلها ناصبة للفعل"(٤). وقول ابن جني: "وقد شبه الجازم بالجار ففصل بينهما، كما فصل بين الجار ومجروره"(٥).

أو إبطال رأي، كقول المبرد: "وقول الآخر: محمد تفد... فلا أرى ذلك على

(١) سيبويه، "الكتاب"، ١: ١٩.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٥٧.

(٣) محمد بن يزيد المبرد، "المقتضب". تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، (د.ط، بيروت: عالم الكتب، د.ت)، ٣: ٣٣١.

(٤) محمد بن عبدالله بن الوراق، "علل النحو". تحقيق: محمود محمد محمود نصار، (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ٢٠٠٢م)، ٢٧٥.

(٥) ابن جني، "الخصائص"، ٢: ٤١٠.

ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ...وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف، على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك"(١).

وقد يحتج به وحده كما سبق، وقد يحتج به مع دليل آخر، كقول الشيخ خالد الأزهري: "واعترض بأن الجازم كالجار، فلا يعمل في شيئين، وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف، كرفع ونصب"(٢). وكثيرا ما تذكر علة الحمل على النظير بين المتناظرين، كقول ابن الخباز "إذا قلت: إن يقم أقم، فلا خلاف بينهم في أن (يقوم) مجزوم بـ(إن)؛ لأنه إلى جانب العامل، فهو بمنزلة (زيد) من قولك: مررت بزيد العاقل..."(٣).

وهذه بعض ضوابط الحمل على النظير عند النحويين:

١ أن الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير، ومن ذلك ما ذهب إليه البصريون من أن الألف، والواو، والياء في التثنية والجمع حروف إعراب، وذهب الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب، وضعف النحويون رأيه؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الإعراب بلا حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم(٤).

(١) المبرد، "المقتضب"، ٢: ١٣٢، ١٣٣.

(٢) خالد زين الدين الأزهري، "التصريح بمضمون التوضيح". تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري، (ط١، د. م: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٧م)، ٤: ٣٧٤.

(٣) أحمد بن الحسين بن الخباز، "توجيه اللمع". تحقيق: أ. د. فايز زكي دياب، (ط١، القاهرة: السلام، ٢٠٠٢م)، ٣٧٥.

(٤) ينظر عبدالرحمن بن محمد الأنباري، "الإنصاف". تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (ط٣، مصر: السعادة، ١٩٥٥م)، ٢١.

٢ عند تعارض نظيرين فإنه يحمل على النظير الأقوى؛ ومن ذلك أن الشبه بين أداة الشرط والشرط، وبين الفعل أقوى من الشبه بينه وبين الجار فحمل على النظير الأقوى وهو الفعل(١).

٣ الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل، من ذلك أن منع صرف (رحمان) من أسماء الله تعالى، مما لا مؤنث له أولى؛ لأن (فعلانة) ممتنع فيه، ومجيء (فعلان) من باب (فعلى) أكثر، وأوسع، فالحمل عليه أولى(٢).

(١) ينظر تفصيله في ص ٣٦.

(٢) ينظر إبراهيم بن موسى الشاطبي، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، شرح ألفية ابن مالك". تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، (ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، ٢٠٠٧م). ٥: ٥٨٧.

المبحث الأول: بواعث التنظير بين الجزم والجر

إن مما استدل عليه النحويون بالنظير الجزم، واتفقوا على أن الجزم نظير الجر، فقد حمل الجزم في الأفعال على الجر في الأسماء، وترتب على التنظير بينهما أحكام، وخلافات، وما بعثهم للتنظير بينهما هو أوجه التشابه بينهما؛ إذ من قواعد العربية إعطاء الشيء حكم ما أشبهه إذا قوي الشبه، وكان أخص كما تقدم بيانه(١). ومن أهم ما تشابها فيه أمران:

أحدهما: الاختصاص:

الاختصاص في اللغة: جذره: خص يخص خصا وخصوصا، وخصوصية، وخصوصية، والفتح أفصح بمعنى انفرد به دون غيره(٢).

فعوامل الجزم والجر مختصة بنوع من أقسام الكلمة، فالجار لا يدخل إلا على الاسم، والجازم لا يدخل إلا على الفعل المضارع للاسم. قال سيبويه: "واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب..."(٣).

وقال المجاشعي: "ويقال: فلم عملت هذه الحروف الجر خاصة، والجواب: أن

---

(١) ينظر ص ٩، ١٠.

(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ". تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، (ط٤، بيروت: العلم للملايين، ١٩٨٧م)، (خصص)؛ وعبدالله بن الحسين العكبري، "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين". تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، (ط١، بيروت، الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م)، ١٥٣ .

(٣) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٩.

للعلماء فيها ثلاثة أقوال، أحدها: أنها لما اختصت بالأسماء عملت الإعراب الذي لا يكون إلا في الأسماء وهو الجر..."[١]. وقال الأنباري: "...إنما عملت؛ لأنها اختصت بالأسماء، والحروف متى ما كانت مختصة وجب أن تكون عاملة..."[٢]. وقال الأنباري: "إن قال قائل: لم وجب أن تعمل "لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي" في الفعل المضارع الجزم؟ قيل: إنما وجب أن تعمل الجزم ؛ لاختصاصها بالفعل.."[٣]. وقال ابن يعيش: "اعلم أن عوامل الجزم على ضربين: حروف، وأسماء...وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء. والحرف إذا اختص عمل فيما يختص به..."[٤].

وعبر ابن الوراق عن النظير بلفظ (الإزاء) بمعنى المحاذاة، والمقابلة. حيث قال: "... أن الجزم لابد من دخوله على الفعل؛ ليكون بإزاء الجر في الاسم"[٥].

وعلل النحويون للاختصاص بعلل مختلفة[٦]، منها:

-**التمكن في الاسم ولحاق التنوين به**، فالإعراب أصل في الأسماء، والفعل المضارع محمول عليه، والمعنى الذي يدل عليه الإعراب كون الاسم فاعلا، أو مفعولا،

(١) علي بن فضال المجاشعي، "شرح عيون الإعراب". تحقيق: د. عبدالفتاح سليم، (ط١، القاهرة: الآداب، ٢٠٠٧م)، ٢٠٠.

(٢) عبدالرحمن بن محمد الأنباري، "أسرار العربية". تحقيق: محمد البيطار، (د. ط، دمشق: المجمع العلمي العربي، ١٩٥٧م)، ٢٥٣.

(٣) الأنباري، "أسرار العربية"، ٣٣٣.

(٤) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٧: ٤٠.

(٥) ابن الوراق، "علل النحو"، ٢٧٩؛ وينظر محمد بن مكرم بن منظور. "لسان العرب". تحقيق: اليازجي وجماعة، (ط٣، بيروت: صادر، ١٤١٤هـ)، (أزى).

(٦) حصرها ابن الوراق في علل النحو، ينظر ص١٩٨، وعبدالله بن الحسين العكبري، "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: د. عبدالإله النبهان، (ط١، دمشق: الفكر، ١٩٩٥م). ينظر ١: ٦٥.

أو مضافا إليه، وهذه المعاني تصح في الأسماء ولا تصح في الأفعال[١]. قال سيبويه: "وليس في الأسماء جزم؛ لتمكنها، وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة"[٢].

وعلل ابن الخشاب لكون الفعل أثقل من الاسم؛ بأن الاسم لو جزم لحذف لجزمه شيئان: الحركة والتنوين معا، والفعل يحذف لجزمه الحركة فقط، والفعل أثقل من الاسم فكيف يحذف من الأثقل شيء واحد، ومن الأخف شيئان[٣].

– **الخفة والثقل**، فقد علل سيبويه لدخول الجزم على الأفعال بأنها أثقل، قال: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون"[٤]. وذكر الزجاجي أن الفراء ذهب إلى أن الأسماء أخف من الأفعال، والأفعال أثقل منها؛ فلذلك جزمت، وخففت بالجزم؛ لأنه حذف، وإن الأسماء أحمل للخفض؛ لخفتها ليعتدل الكلام؛ حيث خفف الثقيل، وألزم بعض الثقيل للخفيف[٥].

– **اختصاص الاسم بعوامل الجر**

امتنعت الأفعال من الجر، فلا تقبل تأثير عامليه حرف الجر، والإضافة، وقد بين ابن الخشاب ذلك؛ واختص الاسم بعوامل الجر. فالجر يدخل الأسماء من

(١) وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. ينظر العكبري، "التبيين"، ١٥٣.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ١: ١٤ .

(٣) ينظر، عبدالله بن أحمد بن الخشاب، " المرتجل في شرح الجمل". تحقيق: علي حيدر، (د. ط. دمشق: د. ن، ١٩٧٢م)، ١: ٥٢ .

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٠.

(٥) عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، "الإيضاح في علل النحو". تحقيق: د. مازن المبارك، (ط٥، بيروت: النفائس، ١٩٨٦م)، ١٠٦.

طريقين: حروف الجر والإضافة[١]، أما حروف الجر فدخولها في الأصل لتعدي الفعل القاصر عن التعدي بنفسه إلى المفعول، والأفعال لا تكون مفعولة، فبطل دخول حرف الجر عليها، ولا يضاف إليها؛ لأن المضاف إليه إما أن يعرف تعريفا محضا، وإما أن يخصص فيقرب من المعرفة، والأفعال لا تعرف ولا تخصص فأصلها عند النحاة نكرات[٢].

- اختصاص الفعل بعوامل الجزم.

امتنعت الأسماء من الجزم؛ فلا تقبل تأثير عوامله، واختص الفعل بعوامل الجزم، وقبل تأثيرها، وهما تأثيران: تأثير في المعنى، وتأثير في الزمان، فمنها ما يغيره للماضي، ومنها ما ينقله للمستقبل، كما أن حروف الجزم موضوعة لمعان تصح في الأفعال ولا تصح في الأسماء كالشرط، والأمر، والنهي، فامتنع جزمها؛ لأن الجزم تأثير ولا يكون تأثير بلا مؤثر[٣]، فـ(إن) نقلت الفعل إلى الاستقبال والشرط، و(لم، ولما) نقلتاه إلى الماضي والنفي، ولام الأمر نقلته إلى الاستقبال، والأمر، و(لا) نقلته إلى الاستقبال، والنهي. وهذه المعاني لا تكون في الاسم؛ لذلك عملت إعرابا لا يكون في الاسم وهو الجزم، ولما كان الشرط، والأمر والنهي لا يكون

إلا في الأفعال عملت أدواته فيها الجزم الذي لا يكون إلا في الأفعال[٤].

فعلم من ذلك أن الجزم والجر عاملان مختصان، فلا يدخل الجزم على الأسماء، ولا يدخل الجر على الأفعال أبدا؛ لذلك تناظرا، فهما متساويان من جانب الاختصاص بنوع من أنواع الكلمة، وعاملهما لفظي. وكان اختصاص كل منهما بنوع

(١) ومن طرق الجر التبعية.

(٢) ينظر ابن الخشاب، "المرتجل"، ١: ٥٢ .

(٣) ينظر ابن الخشاب، "المرتجل"، ١: ٥٢ .

(٤) ينظر ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٧: ٤١.

من الكلمة بسبب عاملي الثقل والخفة بينهما، وغرضه الموازنة والاعتدال في الكلام؛ فما كان أثقل يخفف، وما كان أخف يثقل، أما الرفع والنصب فهما غير مختصين. وظهرت أكثر من علة للاختصاص الذي هو سبب في التنظير بين البابين، وهي التمكن في الأسماء، وتأثير العوامل في معمولها.

ثانيهما: الضعف:

الضعف في اللغة: الضعف والضعف خلاف القوة، وقيل: الضعف بالضم في الجسد، والضعف بالفتح في الرأي والعقل، وقيل: هما معا جائزان في كل وجه(١). كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم:٥٤] وذكر الأزهري أنهما عند أهل البصرة في اللغة لغتان جيدتان مستعملتان في ضعف البدن، وضعف الرأي(٢).

مما شابهت فيه حروف الجزم حروف الجر الضعف؛ فإعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء، وعوامل الأفعال باتفاق من الجميع أضعف من عوامل الأسماء، وأضعف إعراب الأسماء الخفض؛ لأنه لا يتصرف المخفوض تصرف المرفوع والمنصوب؛ لأن الخافض لا يفارق مخفوضه، والجزم في الأفعال باتفاق من الجميع نظير الخفض في الأسماء، فهو أضعف من الخفض على الأصول المتفق عليها، والجزم أضعف من نواصب الأفعال(٣).

(١) الجوهري، " الصحاح"، (ضعف)؛ وابن منظور،" لسان العرب"، (ضعف).

(٢) محمد الأزهري، "تهذيب اللغة". تحقيق: عبد السلام هارون، (ط١، الخانجي، ١٩٧٦م)، (ضعف) ١:٤٨٢ .

(٣) ينظر عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، "اللامات". تحقيق: مازن المبارك، (ط:٢، دمشق: الفكر، ١٩٨٥م)، ٩٥؛ وابن الخباز، "توجيه اللمع"، ٣٦٩.

ومن الأحكام التي ترتبت على ضعف العامل أنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفعل الذي تعمل فيه[١]، لا بمعمول الفعل ولا بغيره، وروي الفصل بين الجار ومجروره بالقسم، نحو قولهم: اشتريته بوالله ألف درهم، ولا يجوز في اللام؛ لأن عامل الجزم أضعف[٢].

فبين عوامل الجر، وعوامل الجزم شبه في الضعف، والجزم أضعف؛ لذلك كان هو المحمول، والجار أقوى منه وإن كان ضعيفا فكان هو المحمول عليه، ومن قواعد العربية إعطاء الشيء حكم ما أشبهه كما تقدم، فكل من الجزم والجر يتصف بالضعف إلا أن درجة الجزم في الضعف أكثر.

(١) وشرط عملها ألا يفصل بينها وبين المضارع بفاصل. ينظر عباس حسن، "النحو الوافي". (ط١٥، المعارف)، ٤: ٤٠٦.

(٢) ينظر محمد بن يوسف أبو حيان،" ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق: د. رجب عثمان محمد، وآخر، (ط١، القاهرة: الخانجي،١٩٩٨م)، ٤: ١٨٥٧؛ وعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "الأشباه والنظائر".(ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٩٨٤م)، ٢: ١٤٧.

المبحث الثاني: مواضع التنظير بين الجزم والجر دراسة تطبيقية

ترتب على تنظير الجزم بالجر أحكام نحوية مختلفة، كالخلاف في عامل الجزم في جواب الشرط، وحكم امتناع إضمار العامل، وامتناع الفصل بين الجازم ومجزومه، والتقديم بين العامل ومعموله، وعلامات الإعراب وغيرها، سأتناولها –بإذن الله– في هذا المبحث.

١– عامل الجزم في فعل الشرط.

مما أجمع عليه النحويون جزم فعل الشرط بأداة الشرط، ونظيره جر الاسم بحرف الجر؛ لكون كل من الفعل والاسم بجانب عامله، قال ابن الخباز "إذا قلت: إن يقم أقم، فلا خلاف بينهم في أن يقوم مجزوم بـ(إن)؛ لأنه إلى جانب العامل، فهو بمنزلة (زيد) من قولك: مررت بزيد العاقل، ولا خلاف في أنه مجرور بالباء..."(١).

نظر الجازم الشرطي في عمله فيما يليه (فعل الشرط) بعمل الجار فيما يليه، لعلة مجاورة المعمول للعامل، وهذا مما لم يختلف عليه النحويون، بل هو محل اتفاق بينهم؛ إذ الأصل في الأدوات المختصة العمل، وهي أضعف في العمل من الأفعال؛ لعدم تصرفها في نفسها كالأفعال؛ لذلك لا تعمل في الأسماء المتقدمة عليها، بل فيما يليها، فجاء التنظير اللفظي للعامل بين الجازم والجار في هذا الموضع للاستئناس به.

٢– عامل الجزم في جواب الشرط.

اختلف النحويون في عامل الجزم في جواب الشرط، فذهبوا فيه إلى خمسة مذاهب سأبين منها ما يتعلق بالحمل على النظير بين الجزم والجر وهما مذهبان(٢):

---

(١) ابن الخباز. "توجيه اللمع". ٣٧٥.

(٢) وفيه آراء أخرى، هي: جزم الشرط بالأداة، والجواب بالشرط، نسب للأخفش، وأن الشرط والجواب تجازما، نقله ابن جني عن الأخفش، وأن الأداة والشرط كلاهما جزما الجواب، =

أحدهما: رأي الجمهور من البصريين، فمذهبهم أن الجازم الأداة، فكما عملت في الشرط عملت في الجواب، وعزاه السيرافي لسيبويه(١)، واختاره السيرافي(٢)، والجزولي(٣)، وابن عصفور(٤). وعلل لذلك السيرافي بأن (إن) هي العاملة في الشرط والجواب جميعا، كما يعمل الفعل في الفاعل والمفعول به جميعا(٥).

ورده الأخفش بأن الجازم لا يعمل عملين؛ مستدلا بالنظير وهو الجار؛ لأن الجزم نظير الجر، فإذا كان الجار وهو أقوى لا يعمل عملين، فأحرى ألا يعمله الجازم، ووافقه ابن برهان العكبري(٦). ومما اعترض به أنه ليس في العربية ما يتعدد عمله إلا

=

نسب لسيبويه، والخليل، وهو رأي الأنباري. ينظر الخلاف في الأنباري، "الإنصاف"، ٣١٨؛ والأزهري، "التصريح"، ٤: ٣٧٤.

(١) قال سيبويه: "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله". سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٦٢.

(٢) الحسن بن عبدالله السيرافي، "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، وآخرون، (د. ط، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م)، ٣: ٢٦٣.

(٣) عيسى بن عبدالعزيز الجزولي،" المقدمة الجزولية في النحو". تحقيق: د. شعبان عبدالوهاب محمد، (د. ط. أم القرى: الغد العربي، د. ت)، ٤٢.

(٤) علي بن مؤمن بن عصفور، " المقرب". تحقيق: أحمد الجواري، (ط١، د.م، د.ن، ١٩٧١م)، ١: ٢٧٣.

(٥) ينظر السيرافي، "شرح الكتاب"، ١: ٣٨.

(٦) ينظر عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري، "شرح اللمع". تحقيق: د. فائز فارس، (ط١، الكويت: د.ن، ١٩٨٤م)، ٢: ٣٧١؛ والأزهري، "التصريح "، ٤: ٣٧٣؛ وعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: أحمد شمس الدين، (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ٢: ٤٦١.

ويختلف، كرفع ونصب، واعترض عليه بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما، بخلاف الجار، وأجيب عن تعدد العمل بأنه عهد من غير اختلاف كمفعولي (ظن)، ومفاعيل (أعلم)(١).

فمنع الأخفش لعمل الجازم عملين في الشرط والجزاء كان مراعاة للنظير وهو الجار، فكما أن الجار –وهو العامل الأقوى– لا يعمل عملين فلا يعطى الحكم للعامل الأضعف وهو الجازم، ومعيار ذلك عنده قوة العامل، مغفلا في حكمه جانب المعنى الذي تقتضيه أداة الشرط، وهو الملازمة بين الشرط والجزاء.

وأوافق رأي المحققين من البصريين في كون عمل الجزم للأداة؛ لأنه وإن كان الجزم نظير الجر إلا أنه ثمة اختلاف بينهما في المعنى؛ فمعنى الجار لا يطلب إلا مجرورا واحدا. أما الجازم الشرطي فيقتضي معمولين يتعلق حكم أحدهما على المعمول الآخر كما اقتضته عوامل أخرى كـ(كان) وأخواتها، و(إن) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها وغيرها، وعناية العرب بالمعنى مقدمة، قال ابن جني: "...وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها...فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرا في نفوسها"(٢). **ثانيهما:** مذهب الكوفيين، وهو أن الجازم لجواب الشرط الجوار قياسا على الجر بالجوار(٣).

وحجتهم أن جواب الشرط مجاور للشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه؛ لذلك

(١) ينظر الأزهري، "التصريح"، ٤: ٣٧٤؛ والسيوطي، "الأشباه والنظائر"، ٢: ١٤٧ .

(٢) ابن جني، "الخصائص". ١: ٢١٥.

(٣) ينظر ابن الخباز، " توجيه اللمع"، ٣٧٥؛ والرضي، محمد بن الحسن، "شرح كافية ابن الحاجب". تحقيق: د. إميل يعقوب، (ط١، بيروت: الكتب العلمية،١٩٩٨م)، ٤: ٩٧؛ والسيوطي "الهمع"، ٢: ٤٦١.

حمل على الشرط في الجزم. والجر بالجوار كثير، كما قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة:١]؛ حيث ذهب الكوفيون إلى خفض (المشركين) بالجوار، مع أنه معطوف على مرفوع وهو اسم (يكن)[(١)]، وذهب الزجاج، والنحاس، والأنباري إلى أن قوله: "والمشركين" معطوف على قوله: "من أهل الكتاب" لا على "الذين كفروا"، والتقدير: لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب ومن المشركين، فوجه جره العطف لا الجوار[(٢)]. وقوله: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة:٦] قرأ أبو عمرو، وابن كثير، وحمزة، ويحيى عن عاصم، وأبو جعفر، وخلف، بالخفض على الجوار عطفا على (برؤوسكم) لفظا ومعنى، ثم نسخ بوجوب الغسل، أو بحمل المسح على بعض الأحوال، وهو لبس الخف[(٣)]. وقال الفارسي: "الحجة لمن جر فقال: (وأرجلكم) أنه وجد في الكلام

(١) ينظر الأنباري، "الإنصاف"، ٣١٨.

(٢) ينظر إبراهيم بن السري الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، (د: ط، القاهرة: الحديث، ٢٠٠٤م)، ٥: ٢٦٦؛ وأحمد بن محمد النحاس، "إعراب القرآن". تحقيق: د. زهير زاهد، (ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٨م)، ٥: ٢٧١؛ والأنباري، "الإنصاف"، ٣٢١؛ وأحمد بن يوسف السمين "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق: د. أحمد الخراط، (ط١، دمشق: القلم، ١٩٩٤م)، ١١: ٦٧.

(٣)" وقرأ نافع، وابن عامر، وحفص، والكسائي، ويعقوب، بنصب اللام عطفا على (أيديكم)، فإن حكمها الغسل كالوجه، وقرأ الحسن بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي مغسولة". ينظر الحسن بن أحمد الفارسي،" الحجة في علل القراءات السبع". تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخر، (ط ١، بيروت: الكتب العلمية، ٢٠٠٧م)، ٢: ٤٠٥؛ ومحمد بن محمد ابن الجزري، "تقريب النشر في القراءات العشر". تحقيق: إبراهيم عطوة، (د: ط، القاهرة: الحديث، ٢٠٢٤م)، ١٨٨؛ وأحمد بن محمد البنا، "إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر". =

عاملين: أحدهما: الغسل، والآخر الباء الجارة، ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد... وكان ذلك الموضع واجبا؛ لما قام من الدلالة على أن المراد بالمسح الغسل"(١).

وذهب ابن خالويه إلى أنه لا وجه لمن ادعى أن الأرجل مخفوضة بالجوار؛ لأن ذلك مستعمل في الشعر للاضطرار، أما القرآن والأمثال فلا يحملان على الضرورة. ووجه الخفض عنده أن الله تعالى أنزل القرآن بالمسح على الرأس والرجل، ثم عادت السنة للغسل(٢). ووجهه الأنباري على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل؛ مستدلا على ذلك بما نقله أبو زيد الأنصاري، وهو من الثقات الأثبات في نقل اللغة بأن المراد بالمسح: خفيف الغسل(٣).

ورد الجر بالجوار بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا يكون تجاور(٤)، ويرى الأنباري أن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه، ويقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه(٥).

ورده كذلك الرضي، ولم يعتد به، وأن العمل بالجوار للضرورة(٦). فمذهب

=

تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، (ط٣، بيروت، ٢٠٠٧م)، ٥٣١.

(١) الفارسي، "الحجة في علل القراءات"، ٢: ٤٠٥.

(٢) الحسين بن أحمد بن خالويه، "الحجة في القراءات السبع". تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، (ط١، القاهرة: الخانجي، ١٩٩٢م)، ١٤٣/١.

(٣) ينظر الأنباري، "الإنصاف"، ٣٢١.

(٤) ينظر الأزهري، "التصريح"، ٤: ٣٧٥.

(٥) ينظر الأنباري، "الإنصاف"، ٣٢٣ .

(٦) ينظر الرضي، "شرح الكافية "، ٤: ٩٧.

الكوفيين، وهو الجزم على الجوار كان مراعاة للنظير وهو الجار، فكما أنه يجر بالجوار فكذلك يجزم به. ويضعفه أن تنظيرهم في الحكم الشاذ الذي لا يقاس عليه، بل يقتصر فيه على المسموع؛ ولذلك لا أوافق رأيهم لما فيه من مخالفة لقواعد القياس في العربية، والحمل على الشاذ.

ومراعاة النظير بين الجازم والجار في هذا الموضع لم يقل به جميع النحويين، بل انفرد به الأخفش من البصريين من وجه، أما جمهور البصريين فلم يذهبوا لمراعاة النظير؛ بل راعوا اختلاف المعنى في العاملين، وما يقتضيه كل عامل. ومن وجه آخر ذهب إليه الكوفيون، فقدموا فيه مراعاة النظير على القياس، أما ابن خالويه والأنباري فوجها المعنى في الآية كما تقدم، وحملوا ما جاء في الشعر من الجوار على الضرورة الشعرية التي لا يقاس عليها.

ومن هنا يتبين تعارض دليل علة النظير مع دليل آخر أقوى منه، هو اختلاف معنى النظيرين، بطلب العامل لمعمولين، وهذا له نظير في العربية قوي شبهه فحمل على النظير الأقوى.

أما وجه الجوار، فمن عارضه؛ فلكونه من الشاذ، والضرورة الشعرية اللذين لا يقاس عليهما، ولا يحمل القرآن الكريم عليهما، كما أن الآيات المستدل بها وجهت توجيها وجيها موافقا لقواعد العربية. فظهر من ذلك أن الحمل على النظير ليس دليلا مقدما عند النحويين، بل إن للأخذ به ضوابط واعتبارات ومعايير، منها: عدم التعارض مع نظير آخر أقوى منه، وألا يكون بابه الشذوذ، والضرورة.

٣- امتناع إضمار العامل:

من المواضع التي نظر فيها الجزم على الجر امتناع إضمار العامل، فلا يجوز حذف الجازم، وإبقاء العمل؛ لأن عوامل الجزم في الأفعال بمنزلة عوامل الخفض في الأسماء،

والأسماء أقوى من الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى وأكثر من عوامل الأفعال، وحذف الخافض، وبقاء عمله لا يجوز قياسا، وما جاء منه حمل على الضرورة والندرة(١).

قال سيبويه: "والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار، وقد أضمره الشاعر، شبهه بإضمارهم (رب) وواو القسم في كلام بعضهم"(٢).

قال ابن يعيش: "... لأن عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في (لم) و (لن) ونظائرهما؛ وذلك لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لأن الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب فكانت الأسماء أمكن، وعوامل الأصل أقوى من عوامل الفرع، وعوامل الأسماء على ضربين ..."(٣).

فحروف الجر لا يجوز إضمارها وإبقاء عملها إلا في ضرورة شعر، كقول الشاعر(٤):

رسم دار وقفت في طللـــه كدت أقضي الغداة من جلله

أي: رب رسم دار، ومما جاء من ذلك نادرا في اللام، قولهم: "خير عافاك الله"،

(١) ينظر عمر بن ثابت الثمانيني، "الفوائد والقواعد". تحقيق: د. عبدالوهاب الكحلة، (ط١، بيروت: الرسالة، ٢٠٠٣م)، ٥٣٥؛ وعلي بن مؤمن بن عصفور، "شرح الجمل للزجاجي". تحقيق: فواز الشعار وآخر، (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٩٩٨م)، ٢: ٣٠٧؛ ومحمد بن يوسف أبو حيان، "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان". تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، (ط١، بيروت: الرسالة، ١٩٨٥م)، ١١١؛ والسيوطي، "الهمع"، ٢: ٤٦٥.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٩.

(٣) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٧: ٦١.

(٤) هو جميل بثينة، والبيت في: جميل بن معمر، "ديوانه". (د. ط، بيروت: دار بيروت، ١٩٨٢م).

و"لاه أنت" أي: بخير ولله أنت، ولا يقاس شيء من ذلك[١].

ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عمله، وهو قليل في (الله) قسما عند البصريين، أما الكوفيون فيقيسونه في سائر ألفاظ المقسم به، ويحذف الجار قياسا إذا كان (رب) بشرط كونه في الشعر خاصة، وأن يسبقها الواو، أو الفاء، أو (أو)، أو(بل) كقول الشاعر:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق[٢]

وعلل ابن عصفور بعدم جواز إضمار الجار وإبقاء عمله، كما يجوز في الرافع والناصب بأن الخافض أضعف، لأنه مختص بالأسماء، فليس له تصرف الروافع والنواصب التي في الأسماء والأفعال، وأن الجار لا يكون إلا من قبيل الحروف في اللفظ، أو في النية، فقولنا: (غلام زيد) في نية (غلام لزيد)، والحروف أضعف في العمل من الأفعال، كما أن الحروف لا تعمل الجر إلا بواسطة الفعل أو ما في معناه، فلما احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملها ضعيفا فلم يتصرف فيها لذلك[٣].

وحذف عامل الجزم، وبقاء عمله محل خلاف بين النحويين، فقد أجازه الكسائي في الكلام بشرط تقدم (قل)، ومنه قوله تعالى:﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[إبراهيم:٣١]أي: ليقيموها، ووافقه ابن مالك[٤]. والجمهور على أن الجزم في الآية التي احتج بها الكسائي بشرط مقدر بعد الطلب، وذهب الخليل

(١) ينظر ابن عصفور، "شرح الجمل"، ١: ٥٠٠.

(٢) ينظر الرضي، "شرح الكافية"، ٤: ٣٠٥.

(٣) ينظر ابن عصفور، "شرح الجمل"، ١: ٥٠٠.

(٤) ينظر محمد بن عبدالله بن مالك، "شرح الكافية الشافية". تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، (ط١، مكة المكرمة: المأمون للتراث، ١٩٨٢م)، ٣: ١٥٦٩؛ وابن هشام، "المغني"، ٢٢٤.

وسيبويه[١] إلى أنه مجزوم بنفس الطلب؛ لتضمنه معنى (إن) الشرطية، وذهب السيرافي، والفارسي إلى أنه مجزوم بالطلب؛ لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر[٢]، ورجح ابن هشام رأي الجمهور لخلوه من التضمين، لأن التضمين تغيير لمعنى الأصل، ورجح على قول السيرافي والفارسي؛ لأن نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط[٣]. ورأي المبرد أن التقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر لا في جواب (قل)[٤].

ورد ابن هشام قول المبرد بأن الجواب لابد أن يخالف المجاب؛ إما في الفعل والفاعل، نحو:(ائتني أكرمك)، أو في الفعل، نحو (أسلم تدخل الجنة)، أو في الفاعل، نحو(قم أقم) ولا يجوز أن يتوافق فيهما، وأيضا فإن الأمر المقدر للمواجهة (يقيموا) للغيبة[٥]. وأبطله ابن مالك؛ لأنه تقدير يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع[٦]. وذهب ابنه إلى أن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال لا إلى كل واحد منهم، فيجوز أن يكون التقدير: قل لعبادي يقيموا الصلاة يقمها أكثرهم، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فاتصل الضمير تقديرا موافقا لفرض الشارع، وهو انقياد الجمهور[٧].

---

(١) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٩٩.

(٢) السيرافي، "شرح الكتاب"، ٣: ٢٩٩؛ والحسن بن أحمد الفارسي، "التعليقة على كتاب سيبويه". تحقيق: د. عوض القوزي، (ط١، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩١م)، ٢: ٢٠٢ .

(٣) ابن هشام، "المغني"، ٢٢٦.

(٤) ينظر المبرد، "المقتضب"، ٢: ٨٤.

(٥) ابن هشام، "المغني"، ٢٢٧.

(٦) ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٣: ١٥٦٩.

(٧) بدر الدين محمد ابن الناظم، "شرح ألفية ابن مالك". تحقيق: د. عبدالحميد السيد محمد عبد =

وذهب سيبويه، ووافقه ابن جني[١]، وابن عصفور إلى أن حذف الجازم، وإبقاء عمله لا يجوز إلا في لام الأمر خاصة، وذلك ضرورة سمعت في الشعر[٢]، ووافقهما ابن هشام[٣]، قال سيبويه: "واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة، كأنهم شبهوها بـ(أن) إذ أعملوها مضمرة.."[٤]. كقول الشاعر:

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير فيك نصيب

قال الفراء: "هذا مجزوم بنية الأمر؛ لأن أول الكلام نهي، وقوله: ولكن نسق، وليست بجواب، فأراد: ولكن ليكن للخير فيك نصيب"[٥]. ويرى ثعلب أن ظهور اللام أجود[٦].

وقوله[٧]:

محمد تفد نفسك كل نفس إذا مـا خفت من شيء تبـالا

أي: لتفد. ومنعه المبرد حتى في الشعر، وحجته أن البيت الثاني لا يعرف

=

الحميد، (د. ط، بيروت: الجيل، ١٩٩٨م)، ٦٩١.

(١) ينظر عثمان ابن جني، "سر صناعة الإعراب". تحقيق: د. حسن هنداوي، (ط٢، دمشق: القلم، ١٩٩٣م)، ١: ٣٩٠.

(٢) ينظر ابن عصفور، "شرح الجمل"، ٢: ٣٠٥؛ وأبو حيان،" النكت الحسان"، ١٥٠.

(٣) ينظر ابن هشام، "المغني"، ٢٢٤.

(٤) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٨.

(٥) يحي بن زياد الفراء، "معاني القرآن". (ط٣، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣م)، ١: ١٥٩.

(٦) أحمد بن يحي ثعلب، "المجالس". تحقيق: عبدالسلام هارون. (ط٢، مصر: المعارف، ١٩٥٠م).١٠: ٤٥٦.

(٧) نسبه ابن هشام في الشذور إلى أبي طالب، ونسبه الرضي إلى حسان بن ثابت، والأعشى، وليس في دواوينهم .

قائله. قال المبرد: "وقول الآخر: محمد تفد... فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء...وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف، على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك"(١).

ويتصل بمسألة امتناع حذف عوامل الجزم، وإعمالها ما ذهب إليه الكوفيون من أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام أمر محذوفة(٢)؛ فقد احتجوا بأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو (افعل) لتفعل، كقولهم في الأمر للغائب: (ليفعل)، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف، وذلك لا يكون مزيلا لها عن أصلها ولا مبطلا لعملها(٣). كما قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس:٥٨] في قراءة من قرأ "فلتفرحوا" بالتاء من أئمة القراء(٤). وقول الشاعر:

لتقم أنت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا(٥)

(١) المبرد، "المقتضب"، ٢: ١٣٢، ١٣٣.

(٢) مذهب البصريين أنه مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء السكون، وإنما كان إعراب ما أعرب من الأفعال، أو بني منها على فتحة؛ لمشابهة ما بالأسماء. ينظر ابن عصفور، "شرح الجمل"، ٢: ٣٠٧.

(٣) الأنباري، " الإنصاف"، ٢: ٢٧٣ .

(٤) قراءة يعقوب في رواية رويس. عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة، "حجة القراءات". تحقيق: سعيد الأفغاني، (ط٥، بيروت: الرسالة، ١٩٩٧م)، ٣٣٣؛ وابن الجزري، "تقريب النشر"، ٢٠٢.

(٥) ابن هشام، "المغني"، ٢٢٧.

وما دفعهم إلى الاحتجاج بهذا؛ هو أن القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام كالغائب.(١) وهو مخالف لرأي البصريين، ففعل الأمر عندهم مبني، قال سيبويه: "ولا سبيل ههنا إلى الجزم؛ من قبل أن هذه الأفعال التي يدخلها الرفع، والنصب، والجزم، وهي الأفعال المضارعة لا تكون في موضع (افعل) أبدا؛ لأنها إنما تنتصب وتنجزم بما قبلها، و(افعل) مبنية على الوقف، فإن أردت أن تجعل هذه الأفعال أمرا أدخلت اللام ..."(٢).

وقال المبرد: "وقد كان قوم من النحويين يزعمون أن هذا مجزوم، وذلك خطأ فاحش؛ وذلك لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعا للأسماء..."(٣).

ووجه المبرد (فلتفرحوا) إلى أنه مجزوم باللام، وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر، وأصل الأمر أن يكون بحرف الأمر اللام، فإذا لم يكن الأمر للحاضر المخاطب فلا بد من إدخال اللام، نحو: ليقم زيد، وإذا كان الأمر لهما نحو: زر زيدا، وليزرك؛ لأن زيدا غائب، ولا يكون الأمر له إلا بإدخال اللام(٤).

ورد الأنباري رأي الكوفيين بوجود أفعال لم يكثر استعمالها حذف منها اللام، نحو: (احرنجم، واعلوط، واسبطر..)، والحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال، ومن جانب آخر أنه إن كان متضمنا معنى لام الأمر فقد

(١) الرضي، "شرح الكافية"، ٤: ٨٨.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٣٥.

(٣) المبرد، "المقتضب"، ٢: ١٣١.

(٤) ينظر المبرد، "المقتضب"، ٢: ١٣١؛ وعثمان بن جني، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها". تحقيق: علي النجدي ناصف، وجماعة (د.ط، مصر: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٦م، ١٩٦٩م)، ١: ٣١٣.

تضمن معنى الحرف، وما يتضمن معنى الحرف يجب كونه مبنيا، وكذلك إعرابه يتعلق بوجود حرف المضارعة، فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة، وإذا حذف حرف المضارعة زالت علة الإعراب، فإن زالت العلة زال حكمها، فوجب ألا يكون فعل الأمر معربا(١).

وأوافق مذهب البصريين في أن فعل الأمر مبني على السكون؛ وليس من قبيل حذف العامل وإعماله كما ذهب الكوفيون؛ لما قدمه الأنباري من أدلة ناقضة لقولهم، ولأنه مخالف للقياس، ولأن الجازم أحط رتبة من نظيره الجار، كما تقدم.

ونرى أن وجود الفرق في الكثرة والقلة، والقوة والضعف بين عوامل الجر وعوامل الجزم؛ ترتب عليه امتناع حذف الجازم مع بقاء عمله على مذهب البصريين؛ لأنه إن كان ممتنعا في الأصل وهو الجر، فامتناعه فيما حمل عليه أولى وأشد.

فالقياس منع حذف العامل وبقاء عمله. وجاء دليل مراعاة النظير مقويا للحكم مؤنسا له، وهو مذهب جمهور البصريين؛ حيث أولوا ما جاء منه على أوجه مختلفة كما تقدم، وأجازه سيبويه في اللام خاصة للضرورة الشعرية، ومنعه المبرد مطلقا. أما الكوفيون والكسائي فلا يرون ذلك، ولم يراعوا النظير بين الجازم والجار، فقد أجازوا حذف عامل الجزم وإبقاء عمله بقيد عند الكسائي، ووافقه ابن مالك، واستدل الكسائي بالقرآن الكريم، ومطلقا في فعل الأمر عند الكوفيين. فالتنظير بين الجازم والجار في امتناع حذف العامل استدل به المانعون له، أما من أجازه فلم يعتد في هذا الحكم بالنظير.

(١) وفي كون فعل الأمر معربا مجزوما عند الكوفيين أراء أخرى ينظر تفصيلها في ابن الوراق، "علل النحو". ٢١١؛ والأنباري، "الإنصاف"، ٢: ٢٧٣، ٢٨١؛ والأنباري، "أسرار العربية"، ٣١٧.

٤- امتناع الفصل بين (لا) و(لم) الجازمتين ومجزوميهما.

من المواضع التي روعي فيها النظير بين الجازم والجار امتناع الفصل بين الجازم لفعل واحد ومجزومه تنظيرا بامتناع الفصل بين الجار ومجروره.

ذكر ابن مالك أن الفصل بين (لا) الناهية ومجزومها رديء[١]؛ لأنه شبيه بالفصل بين حرف الجر والمجرور، إلا أنه ورد فصله للضرورة الشعرية، في نحو قول الشاعر:

وقالوا أخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم

تقديره: ولا تظلم ذا حق قومك[٢].

كما فصل بين (لم) ومجزومها للضرورة الشعرية[٣]، قال ابن جني: "وقد شبه الجازم بالجار ففصل بينهما، كما فصل بين الجار ومجروره"[٤]. قال ذو الرمة:

فأضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش، تؤهل[٥]

تقديره: لم تؤهل، ونحو قول الشاعر:

---

(١) وتجزم بشرط ألا يفصل بينها وبين المضارع فاصل، إلا عند الضرورة الشعرية، وأجاز بعضهم الفصل بالظرف والجار والمجرور؛ لأن التوسع بشبه الجملة كثير في ألسنة العرب. ينظر عباس حسن، "النحو الوافي"، ٤: ٤٠٩.

(٢) ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٣: ١٥٧٨؛ وينظر علي بن محمد الأشموني. "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. (ط١، بيروت: الكتاب العربي، ١٩٥٥م)، ٣: ٥٧٤ .

(٣) ينظر الرضي، "شرح الكافية"، ٤: ٨٤؛ وابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٣: ١٥٧٨ .

(٤) ابن جني، "الخصائص"، ٢: ٤١٠.

(٥) البيت في غيلان ذو الرمة، "الديوان". شرح: أحمد بسج، (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٩٩٥م)، ٢٢٧.

فذاك ولم إذا نحن امترينا تكن في الناس يدركك المراء[١]

تقديره: ولم تكن، فصل بين الجازم (لم) ومجزومه (تكن) بالظرف في الضرورة.

وفي هذا دليل على أن حكم المنع في الاختيار عام في الأدوات الجازمة لفعل واحد؛ وذلك مراعاة لنظيره الجار؛ أما في غير الاختيار فسمع الفصل بينهما في الشعر للضرورة كما تقدم. ولأن الجازم أضعف من الجار كان حكم امتناع الفصل بينه وبين مجزومه أشد، وما جاء منه حكم عليه بالضرورة، أما الجار والمجرور فجاز الفصل بينهما بفاصل واحد، وهو القسم في الاختيار، وما عداه فحكمه المنع، وما جاء من الفصل بين الجار ومجروره فضرورة،

كقول الشاعر:

إن عمرا مكثر الأحزان إن عمرا لا خير في اليوم عمرو[٢]

فصل بين الجار والمجرور بالظرف للضرورة، وقول الشاعر:

رب في الناس موسر كعديم وعديم يخال ذا أيسار[٣]

فصل بين الجار والمجرور بجار ومجرور للضرورة.

وذكر أبو حيان أن علي بن المبارك الأحمر (ت: ١٩٤هـ) جعل الفصل قياسا بين (رب) ومجرورها النكرة بالقسم، نحو: رب والله رجل عالم لقيته، وليس ببعيد في رأي أبي حيان؛ لأنه قد فصل به بين الباء ومجرورها في النثر مع أن الباء حرف واحد، و(رب) ثلاثية الوضع، وأيضا فصل بينهما بالجار والمجرور غير القسم، فلأن يفصل

(١) بلا نسبة، والبيت في ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٣: ١٥٧٧.

(٢) بلا نسبة، والبيت في السيوطي، "الهمع"، ٢: ٣٨٦.

(٣) السيوطي، "الهمع"، ٢: ٣٨٧.

بالقسم أقرب، ولكن الاحتياط ألا يقدم عليه إلا بسماع[١]. ورده ابن عصفور، لأن حرف الجر قد ينزل من المجرور منزلة الحرف من الكلمة، فيكون في موضع منصوب؛ ولذلك يجوز أن يحمل على موضع الباء في "مررت بزيد وعمرا" فيعامل (زيد) معاملة المنصوب، كأنه قيل: "لقيت زيدا وعمرا"، وجعل ما جاء من الفصل في الشعر ضرورة لا يقاس عليه[٢].

أما الأدوات الجازمة لفعلين فالفصل فيها بين أداة الشرط ومعمولها جائز عند الكوفيين مطلقا، أما البصريون فلا يجيزونه إلا في (إن) لكونها أصل أدوات الشرط؛ وعلل ابن مالك لجوازه بأن أداة الشرط يليها الماضي، والمضارع فأشبهت الفعل في عدم الاختصاص بالمعرب

فحملت عليه[٣].

قال الرضي: "... نحو "إن زيدا ضربت" فهو أيضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر، وعند البصريين بالمقدر؛ وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل، حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا، إلا في لفظة (إن) لكونها أم الباب، ولم يجز أن تدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده، كما جاز في كلمة الاستفهام"[٤].

فالنظير يحمل على نظيره إذا كان الشبه بينهما أقوى من الشبه بينه وبين نظير آخر؛ فلما كان الشبه بين أداة الشرط والشرط، وبين الفعل أقوى من الشبه بينه وبين الجار حمل على الأقوى وهو الفعل.

---

(١) ينظر محمد بن يوسف أبو حيان، " التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: د. حسن هنداوي، (ط١، دمشق: القلم، ٢٠٢٤م)، ١١: ٣٢٨ .

(٢) ينظر ابن عصفور، "شرح الجمل"، ١: ٥٢٨.

(٣) ينظر ابن مالك، "شرح الكافية الشافية"، ٣: ١٥٧٨.

(٤) الرضي، "شرح الكافية"، ٤: ١٠٠.

٥– تنظير اتصال جواب الشرط بجازمه باتصال المجرور بجاره.

إن جواب الشرط أشد اتصالا بالشرط من اتصال جواب القسم بالقسم؛ لكون جواب الشرط معمولا للشرط، أما جواب القسم فليس بمعمول للقسم، نحو: أقسمت لا أقوم، فاتصال (لا أقوم) بـ(أقسمت) ليس كاتصال جواب الشرط بالشرط. ومع كون جواب القسم ليس بمعمول للقسم إلا أنه لا يجوز تقدمه على القسم، فكان أولى في منع تقدم جواب الشرط على الشرط؛ لكونه جوابا، وكونه مجزوما بالشرط فكان أجدر(١).

لقد امتنع تقدم جواب الشرط على الشرط؛ مراعاة للنظير في المجرور، وهو امتناع تقدم جواب القسم على القسم؛ فالجواب معمول للشرط، وليس جواب القسم كذلك مع القسم، فكان الحكم بالمنع أولى في النظير وهو (الشرط) بسبب المعمولية.

٦– تقديم معمولات الشرط والجواب على الأداة.

مما نظر فيه الجازم على الجار امتناع تقديم معمولاته عليه، فقد اختلف النحاة في ذلك، فذهب البصريون إلى امتناع تقديم شيء من معمولات فعل الشرط، ومعمولات فعل الجواب على الأداة، لأن الجواب ثان أبدا عن الأول متوقف عليه، وأن أداة الشرط لها الصدارة في الكلام، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذهب الكسائي إلى جوازه، نحو: خيرا إن تفعل يثبك الله، وخيرا إن أتيتني تصب، وذهب الأخفش إلى جواز تقديم جواب الشرط ماضيا أم مضارعا. وذهب بعضهم إلى جواز تقديم الجواب إن كان الشرط والجواب ماضيين؛ لأنه لما لم يظهر للأداة فيه عمل إذا تأخر جاز تقديمه، لأنه مقدما كحاله مؤخرا، فكان كأنما لم يعمل فيه بخلاف المضارع،

(١) ينظر السيوطي، "الأشباه والنظائر"، ٢: ١٤٧، ١٤٨.

فإنه متأثر بها، فصار تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجار[١].

فمن ذهب إلى امتناع تقديم معمولات الجازم عليه استدل بالأصل، وعضده بالنظير وهو الجار، أما الكسائي فلم يراع النظير، ولم يستند إلى سماع في رأيه، ومن ذهب إلى جواز تقديم الجواب إذا كان الشرط والجواب ماضيين لم يراع النظير؛ بل غلب جانب ظهور أثر العامل.

٧- حمل النصب على الجزم في الأفعال الخمسة نظير حملهما في التثنية والجمع.

من مواضع التنظير بين الجزم والجر حمل علامة النصب على علامة الجزم في الأفعال الخمسة وهي حذف النون، نحو (لن يفعلا، ولن يفعلوا، ولم يفعلا، ولم يفعلوا)، واستدلوا على ذلك بالنظير في الأسماء؛ حيث حملت علامة نصب المثنى، والجمع على علامة جرهما، نحو (رأيت المسلمين، والمسلمين، ومررت بالمسلمين، والمسلمين)[٢]. فالتنظير بينهما لفظي.

قال سيبويه: ".. وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم، ولم يجعلوها حرف الإعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم، ولم يكونوا ليحذفوا الألف؛ لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال: "أكلوني البراغيث"، وبمنزلة التاء في (قلت، وقالت)، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم، ووافق النصب الجزم في الحذف، كما وافق النصب الجر في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء..."[٣].

نظر حمل النصب على الجزم في علامة إعرابه في الأفعال الخمسة بحمل النصب

(١) ينظر الرضي، "شرح الكافية"، ٤: ١٠١؛ والسيوطي، "الهمع"، ٢: ٤٦١.
(٢) ينظر ابن الوراق، "علل النحو"، ٢٨٣؛ والأنباري، "أسرار العربية"، ٣٢٥.
(٣) سيبويه، "الكتاب"، ١: ١٩ .

على الجر في الأسماء المثناة، والمجموعة جمع مذكر سالما؛ وذلك لعلاقة المشابهة اللفظية بينهما، وهي وجود علامتي الإضمار للمثنى، وهي الألف، وعلامة الجمع وهي الواو في كليهما، والمشابهة المعنوية؛ لدلالة كليهما على الاثنين، والجماعة(١).

وحمل النصب على الجزم في (تفعلين) وهو للواحدة ليس له نظير في الأسماء الآحاد، فلم يحمل النصب على الجر في الواحد. إنما كان حمل النصب على الجزم في (تفعلين)؛ لكونه شابه جمع المذكر السالم في اللفظ؛ حيث إن الجمع في حالتي النصب والجر يكون آخره ياء قبلها كسرة، وبعدها نون(٢).

٨– وجوب كسر آخر المجزوم لالتقاء الساكنين.

ذكر السيرافي في سبب وجوب حركة الكسر عند التقاء الساكنين دون حركتي الضمة والفتحة سببين:

أولهما: أن الكسرة لا تكون إعرابا إلا مقترنة بالتنوين، أو ما يقوم مقامه، أما الضمة والفتحة فتكونان إعرابين بغير تنوين يصحبهما فيما لا ينصرف، ولا شيء يصحبهما يقوم مقام التنوين؛ فإذا اضطر إلى تحريك الحرف حرك بحركة لا يوهم أنها إعراب وهي الكسرة.

ثانيهما: أن اختصاص الجر بالأسماء، فلا يكون في غيرها، والجزم الذي هو سكون مختص بالأفعال دون غيرها، فصار كل منهما لازم في بابه، فعند الاضطرار إلى تحريك الساكن حرك بحركة نظيره، نحو: لم يذهب الرجل، ولو حرك المجزوم الساكن

(١) ينظر ابن الوراق، "علل النحو"، ٢٨٣.

(٢) ينظر سيبويه، "الكتاب"، ١: ٢٠؛ وابن الوراق، "علل النحو"،٢٨.؛ والأنباري، "أسرار العربية"، ٣٢٥.

بالضم أو الفتح لتوهم أنه مرفوع أو منصوب(١).

قال سيبويه: "... فإن جئت بالألف واللام، وبالألف الخفيفة كسرت الأول كله؛ لأنه كان في الأصل مجزوم؛ لأن الفعل إذا كان مجزوما فحرك لالتقاء الساكنين كسر، وذلك قولك: اضرب الرجل، واضرب ابنك...ومن العرب من يكسر ذا على كل حال، فيجعله بمنزلة اضرب الرجل، واضرب ابنك وإن لم تجئ بالألف واللام؛ لأنه فعل حرك لالتقاء الساكنين..."(٢). وكسر أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم علة نظير؛ حملا على الجر؛ إذ هو نظيره(٣).

ومن هنا حكم بوجوب الكسر عند التقاء الساكنين مراعاة للنظير؛ حيث إن سكون الفعل المجزوم نظيره كسر الاسم المجرور، وهو تنظير لفظي.

٩- تنظير حركة لام الأمر بحركة لام الجر:

أصل حركة لام الأمر الكسر؛ حملا على نظيرها لام الجر، وهو من التنظير اللفظي، قال ابن جني: "...لام الأمر وهي مكسورة جازمة، وذلك قولك: ليقم زيد... واعلم أن هذه اللام الجازمة أيضا حرف مفرد جاء لمعنى كواو العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وقد كان ينبغي أن تفتح كما فتحن، إلا أن العلة في كسرها أنها في الأفعال نظيرة حرف الجر في الأسماء؛ ألا ترى أن كل واحد منهما مختصة من العمل بما يخص القبيل الذي هي فيه... "(٤). وذكر الفراء أن بني سليم

(١) ينظر السيرافي، "شرح الكتاب"، ١: ١١١.

(٢) سيبويه، "الكتاب"، ٣: ٥٣٤.

(٣) ينظر السيوطي، "الاقتراح"، ١١٦.

(٤) ابن جني، "سر الصناعة"، ١: ٣٨٤، ٣٨٧؛ ولمزيد من الإبانة ينظر العكبري، "اللباب"، ٢: ٤٩؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٨: ٢٦؛ والحسن بن قاسم المرادي، =

تحركها بالفتح إذا استؤنفت، فيقولون: ليقم زيد، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة كما نصبت تميم لام (كي) إذا قالوا: جئت لآخذ حقي[١]. وعلل ابن جني لذلك؛ بأنه لمناسبة فتحة الياء بعدها[٢].

وبعضهم علل كسرها حملا على لام الجر من باب الحمل على النقيض؛ لأن عملها نقيض عمل لام الجر[٣]. فالحمل على النظير في الاختصاص، والحمل على النقيض في العمل.

فإن وليت لام الأمر الواو أو الفاء جاز تحريكها بالكسر على الأصل، وجاز إسكانها تخفيفا وهو أكثر، لأن الفاء والواو يتصلان بالكلمة كأنهما جزء منها[٤]. كما في قوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا﴾[البقرة:١٨٦]

واختلفوا في وجه تسكين لام الأمر بعد هذه الأحرف، فذهب الأكثرون إلى أنه

=

"الجنى الداني في حروف المعاني". تحقيق: د. فخر الدين قباوة. (ط٢، بيروت: الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م)، ١١١.

(١) ينظر الفراء، "معاني القرآن"، ١: ٢٨٥.

(٢) ينظر ابن جني، "سر الصناعة"، ١: ٣٨٤.

(٣) ينظر محمد الصبان، "حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك" (إحياء الكتب العربية) ٤/٤.

(٤) ينظر عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، "حروف المعاني والصفات". تحقيق: د. حسن فرهود، (د. ط، د. م: العلوم، ١٩٨٢م)، ٥٤؛ والزجاجي، "اللامات"، ٩٣؛ وابن هشام، "المغني"، ١: ٢٢٣؛ والأشموني، "شرح الألفية"، ٣: ٥٧٤.

من باب الحمل على عين (فعل) إجراء للمنفصل مجرى المتصل، ورأي ابن مالك أنه رجوع إلى الأصل؛ لأن للام الطلب الأصالة في السكون من وجهين: أحدهما: تقدمه على الحركة؛ لأن الحركة زيادة، والأصل عدمها، والثاني: ليكون لفظها مشاكلا لعملها كـ(باء) الجر منع من سكونها الابتداء بها فكسرت[1].

فحمل كسر لام الأمر التي لها الأصالة في السكون على النظير، وهو باء الجر، فأصلها السكون، وكسرت للابتداء، لتشاكل عملها وهو الجر، من باب التنظير اللفظي.

(١) ينظر ابن مالك، "شرح الكافية الشافية". ١٥٦٣/٣، ١٥٦٤، والمرادي، "الجنى". ١١٢.

خاتمة

بعد البحث في أوجه التنظير بين بابي الجزم والجر، خرجت بعدة نتائج من أهمها:

- أن العامل الأساس الذي قام عليه التنظير بين الجزم والجر هو الاختصاص بنوع من أنواع الكلمة دون غيرها، فهما متساويان في درجة الاختصاص.
- أن وجود فروقات بين الجازم و الجار من حيث التمكن في الإعراب، والكثرة والقلة، والقوة والضعف، جعلت الجازم أحط رتبة من الجار، فما كان ضعيفا في الجر، فضعفه في الجزم أولى وأحرى، وما كان ملزما في الجار ففي الجزم أشد إلزاما.
- لم يكن موقف النحويين من الحمل على النظير بين بابي الجزم والجر واحدا، بل إنهم أجمعوا على الأخذ به في مواضع، وظهر أثره في أحكام باب الجزم، واختلفوا في الأخذ به في مواضع أخرى.
- جاء دليل النظير بين البابين معضدا للقياس، ومؤنسا له عند البصريين، أما الكوفيون فاستدلوا به مخالفين بذلك القياس، والنظير نفسه في بعض المسائل.

التوصيات: الاهتمام بدراسة علة الحمل على النظير باعتبارها دليلا قياسيا له أثره في الأحكام النحوية والصرفية، ومحاولة الكشف عن بواعثه، وموقف النحاة من الاستدلال به، ومن تعارضه مع دليل آخر، ومدى اعتمادهم عليه في التقعيد، وإثبات الأحكام ونفيها. وتطبيق ذلك في كتب النحو، والصرف، وإعراب القرآن، والحديث، والشعر.

المصادر والمراجع

الأزهري، محمد بن أحمد. "تهذيب اللغة". تحقيق: عبد السلام هارون، (ط١، الخانجي، ١٩٧٦م) .

الأزهري، خالد زين الدين. "التصريح بمضمون التوضيح". تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري. (ط١، د.م: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٧م).

الأشموني، علي بن محمد. "شرح على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. (ط١، بيروت: الكتاب العربي، ١٩٥٥م).

الأنباري، عبدالرحمن بن محمد. "الإنصاف". تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. (ط٣، مصر: السعادة، ١٩٥٥م).

الأنباري، عبدالرحمن بن محمد. "أسرار العربية". تحقيق: محمد بهجت البيطار. (د. ط، دمشق: المجمع العلمي العربي،١٩٥٧م).

البجة، عبد الفتاح. "ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين". (عمان: الفكر، ١٩٩٨م).

ابن برهان العكبري، عبد الواحد بن علي. "شرح اللمع". تحقيق: د. فائز فارس. (ط١، الكويت: د.ن، ١٩٨٤م).

البنا، أحمد بن محمد. "إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر". تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل. (ط٣، بيروت، عالم الكتب، ٢٠٠٧م).

ثعلب، أحمد بن يحي. "المجالس". تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. (ط ٢، مصر: المعارف، ١٩٥٠م).

الثمانيني، عمر بن ثابت. "الفوائد والقواعد". تحقيق: د. عبدالوهاب الكحلة. (ط١، بيروت: الرسالة، ٢٠٠٣م).

ابن الجزري، محمد بن محمد. "تقريب النشر في القراءات العشر". تحقيق: إبراهيم عطوة عوض. (د. ط، القاهرة: الحديث، ٢٠٠٤م).

الجزولي، عيسى بن عبدالعزيز. "المقدمة الجزولية في النحو". تحقيق: د. شعبان عبدالوهاب محمد. (د.ط. أم القرى: الغد العربي، د. ت).

جميل بثينة، جميل بن معمر. "ديوانه". (د. ط، بيروت: دار بيروت، ١٩٨٢م).

ابن جني، عثمان. "الخصائص". تحقيق: محمد علي النجار. (ط٢، بيروت – لبنان: الهدى، د. ت).

ابن جني، عثمان. "سر صناعة الإعراب". تحقيق: د. حسن هنداوي. (ط٢، دمشق: القلم، ١٩٩٣م).

ابن جني، عثمان. "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرون. (د. ط، مصر: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٦م – ١٩٦٩م).

الجوهري، إسماعيل بن حماد. "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ". تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م).

أبو حيان، محمد بن يوسف، "النكت الحسان في شرح غاية الإحسان". تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، (ط١، بيروت: الرسالة، ١٩٨٥م).

أبو حيان، محمد بن يوسف، "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: د. حسن هنداوي، (ط١، دمشق: القلم، ٢٠٢٤م).

أبو حيان، محمد بن يوسف، "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق: د. رجب عثمان، د. رمضان عبد التواب، (ط١، القاهرة: الخانجي، ١٩٩٨م).

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. "الحجة في القراءات السبع". تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، (ط١، القاهرة: الخانجي، ١٩٩٢م).

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. "توجيه اللمع". تحقيق: أ. د. فايز زكي دياب. (ط١، القاهرة: السلام، ٢٠٠٢م).

ابن الخشاب، عبدالله بن أحمد. "المرتجل في شرح الجمل". تحقيق: علي حيدر. (د. ط، دمشق: د.ن، ١٩٧٢م).

ذو الرمة، غيلان بن عقبة. "الديوان" شرح: أحمد حسن بسج. (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٩٩٥م).

الرضي، محمد بن الحسن. "شرح كافية ابن الحاجب". تحقيق: د. إميل بديع يعقوب. (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٩٩٨م).

الرماني، "رسالة منازل الحروف". تحقيق: إبراهيم السامرائي، (د. ط، عمان: الفكر، د. ت).

الزجاج، إبراهيم بن السرى. "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق: د. عبد الجليل شلبي. (د: ط، القاهرة: الحديث، ٢٠٠٤م).

الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق. "حروف المعاني والصفات". تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. (د. ط، د. م: العلوم، ١٩٨٢م).

الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق. "اللامات". تحقيق: مازن المبارك. (ط٢، دمشق: الفكر، ١٩٨٥م).

الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق. "الإيضاح في علل النحو". تحقيق: د. مازن المبارك. (ط٥، بيروت: النفائس، ١٩٨٦م).

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، "حجة القراءات". تحقيق: سعيد الأفغاني. (ط٥، بيروت: الرسالة، ١٩٩٧م).

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق: د. أحمد الخراط. (ط١، دمشق: القلم،١٩٩٤م).

سيبويه، عثمان بن قنبر. "الكتاب". تحقيق: عبدالسلام هارون. (ط٢، القاهرة:

الخانجي، ١٩٨٣م).
السيرافي، الحسن بن عبدالله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، د. محمود فهمي حجازي. (د. ط، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م).
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "الأشباه والنظائر". (ط١،بيروت: الكتب العلمية، ١٩٨٤م).
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "الاقتراح في علم أصول النحو". تحقيق: د. أحمد محمد قاسم. (ط١، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٧٦م).
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: أحمد شمس الدين. (ط١، لبنان: الكتب العلمية، ١٩٩٨م).
الشاطبي، إبراهيم بن موسى. "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، شرح ألفية ابن مالك". تحقيق: د. عبدالمجيد، قطامش، (ط١، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، ٢٠٠٧م).
الصبان محمد بن علي، "حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك". (د. ط، د. م، إحياء الكتب العربية، د.ت).
عباس حسن، "النحو الوافي". (ط١٥، د. م، المعارف، د.ت).
أبو عبيدة، معمر بن المثنى. "مجاز القرآن"، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، (ط٢، بيروت، الرسالة، ١٩٨١م).
ابن عصفور، علي بن مؤمن. "شرح الجمل للزجاجي". تحقيق: فواز الشعار، د. إميل يعقوب. (ط١، لبنان، الكتب العلمية، ١٩٩٨م).
ابن عصفور، علي بن مؤمن. "المقرب". تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري. (ط١، د. م، د. ن، ١٩٧١م

العكبري، عبدالله بن الحسين. "اللباب في علل البناء والإعراب". تحقيق: د. عبدالإله النبهان، (ط١، دمشق: الفكر، ١٩٩٥م).

العكبري، عبدالله بن الحسين. "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين". تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين. (ط١،بيروت، الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م).

ابن فارس، أحمد. "مجمل اللغة". تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان. (ط١، بيروت، الرسالة، ١٩٨٤م).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "التعليقة على كتاب سيبويه". تحقيق: د. عوض القوزي. (ط١، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٩١م).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "الحجة في علل القراءات السبع". تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض (ط ١،بيروت، الكتب العلمية، ٢٠٠٧م).

الفراء، يحي بن زياد. "معاني القرآن". (ط٣، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٣م).

ابن مالك، محمد بن عبدالله. "شرح الكافية الشافية". تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي. (ط١، مكة المكرمة، المأمون للتراث، ١٩٨٢م).

المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة. (د. ط، بيروت، عالم الكتب، د. ت).

المجاشعي، علي بن فضال. "شرح عيون الإعراب". تحقيق: د. عبدالفتاح سليم، (ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٧م).

المرادي، الحسن بن قاسم. "الجنى الداني في حروف المعاني". تحقيق: د. فخر الدين قباوة - أ. محمد نديم فاضل. (ط٢، بيروت، الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م).

ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب". تحقيق: اليازجي وجماعة. (ط٣، بيروت، صادر، ١٤١٤هـ).

ابن الناظم، بدر الدين محمد. "شرح ألفية ابن مالك"، تحقيق: د. عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد. (د. ط، بيروت، الجيل، ١٩٩٨م).

النحاس، أحمد بن محمد. "إعراب القرآن". تحقيق: د. زهير غازي زاهد. (ط٣، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٨م).

ابن هشام، عبدالله بن يوسف. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. (د. ط، بيروت، الكتاب العربي. د. ت).

ابن الوراق، علل النحو، محمد بن عبدالله. تحقيق: محمود محمد نصار. (ط١، بيروت، الكتب العلمية، ٢٠٠٢م).

ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش. "شرح المفصل". (د. ط، بيروت: عالم الكتب، د. ت).

Bibliography

al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad. "Tahdhīb al-Lughah". Investigated by:‘Abd al-Salām Hārūn, (11th edition. al-Khānjī, 1976).

al-Azharī, Khālid Zayn al-Dīn. "al-Taṣrīḥ be-Maḍmūn al-Tawḍīḥ". Investigated by: Dr. ‘Abd al-Fatāḥ Buḥayrī . (1st edition. al-Zahrā’, 1997).

Al-Ushmūnī, ‘Alī ibn Muḥammad. "Sharaḥahu ‘alá Alfīyat Ibn Mālik al-Musammá Manhaj al-Sālik ilá Alfīyat Ibn Mālik". Investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd-al-Ḥamīd,(1st edition. Beirut : al-Kitāb al- ‘Arabī, 1955).

al-Anbārī, ‘Abd-al-Raḥmān ibn Muḥammad. "al-Inṣāf". Investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd-al-Ḥamīd. (3 rd edition, Egypt: al-Sa‘ādah, 1955).

al-Anbārī, ‘Abd-al-Raḥmān ibn Muḥammad . "Asrār al-‘Arabīyah". Investigated by: Muḥammad Bahjat al-Bayṭār. (Damascus: al-Majma al‘Ilmī al-‘Arabī, 1957).

al-Bajjah, Abd al-Fattāḥ. "Ẓāhirat Qiyās al-Ḥaml fī al-Lughah al-‘Arabīyah bayna al-Qudamā’ wa-al-Muḥaddithīn. (Amman: al-Fikr, 1998).

Ibn Burhān, al-‘Ukbarī ‘Abd al-Wāḥid ibn ‘Alī. "sharḥ al-Luma‘" Investigated by: D. Fā’iz Fāris. (1st edition, kuwait, 1984).

Al-Banna, Aḥmad ibn Muḥammad. "Itḥāf Fuḍalā’ al-Basharr be-al-Qirā’āt al-Arba‘ah ‘Asharr". Investigated by: Dr. Sha‘bān Muḥammad Ismā‘īl. (3rd edition,Beirut: ʿalam alkutub,2007).

Tha‘lab, Aḥmad ibn Yaḥyá. "al-Majālis".Investigated by: ‘Abd al-Salām Hārūn. (2nd edition, Egypt: al-Ma‘ārif, 1950).

al-Thumānīnī,‘Umar ibn Thābit. "al-Fawā’id wa-al-Qawā‘id". Investigated by: Dr. ‘Abd-al-Wahhāb Kaḥlah. (1st edition, Beirut: Mu’assasat al-Risālah, 2003).

Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad. "Taqrīb al-Nashr fī al-Qirā’āt al-‘Ashr". Investigated by: Ibrāhīm ‘Aṭwah ‘Awaḍ. (Cairo: al-Ḥadith, 2004).

al-Jazūlī, ‘Īsá ibn ‘Abd-al-‘Azīz. "al-Muqaddimah al-Juzūlīyah fī al-Naḥw". Investigated by: Dr. Sha‘bān ‘Abd-al-Wahhāb Muḥammad. (Mecca: al-Ghad al-‘Arabī).

Jamīl Buthaynah, Jamīl ibn Mu‘ammar. "Dīwānuh". (Beirut: Dār al-Beirut, 1982).

Ibn Jinnī, ‘Uthmān. "al-Khaṣā’iṣ". Investigated by: Muḥammad ‘Alī al-Najjār. (2nd edition, Beirut: al-Hudá).

Ibn Jinnī, ‘Uthmān. "Sirr Ṣanā‘at al-I‘rāb". Investigated by: Dr. Ḥasan Hindāwī. (2nd edition, Damascus: al-Qalam, 1993).

Ibn Jinnī, ‘Uthmān. "al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh Shawādhdh al-Qirā’āt wa-al-Īḍāḥ". Investigated by: ‘Alī al-Najdī Nāṣif. (Egypt: Ministry of Endowments Supreme Council for Islamic Affairs, 1966 - 1969).

al-Jawharī, Ismā‘īl ibn Ḥammād. "al-Ṣiḥāḥ Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah". Investigated by: Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘Aṭṭār. (4th edition , Beirut : al-‘Ilm lil-Malāyīn, 1987) .

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "al-Nukat al-Ḥisān fī Sharḥ Ghāyat al-Iḥsān". Investigated by: Dr. ‘Abd al-Ḥusain al-Fatlī. (1st edition, Beirut: al-Risālah, 1985).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "al-Tadhyīl wa-al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl". Investigated by: Dr. Ḥasan Hindāwī . (1st edition, Damascus : al-Qalam, 2024).

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. "Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-‘Arab". Investigated by: Dr. Rajab ‘Uthmān Muḥammad and Dr. Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb (1st edition, Cairo: Khānjī , 1998).

Ibn Khālawaih, al-Ḥusain ibn Aḥmad. "al-Ḥujjah fī al-Qirā’āt al-Sab‘".Investigated by: Aḥmad Farīd al-Murīdī. (2nd edition, Beirut: al-Kutub al-‘Ilmīyah, 2007).

Ibn al-Khabbā, Aḥmad ibn al-Ḥusain. "Tawjīh al-Luma‘". Investigated by: prof. Fāyiz Zakī Diyāb. (1st edition, Cairo: al-Salām, 2002).

Ibn al-Khashāb, ʿAbdullāh ibn Aḥmad. "al-Murtajal fī Sharḥ al-Jumal". Investigated by: ‘Alī Ḥaydar. (Damascus: 1972).

Dhū al-Rummah, Ghailān ibn ‘Uqbah. "al-Dīwān". Investigated by: Aḥmad Ḥasan Basaj. (1st edition, Beirut: al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1995).

al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. "Sharḥ Kāfiyah Ibn al-Ḥājib". Investigated by: Dr. Imīl Badī‘ Ya‘qūb. (1st edition, Beirut: al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1998).

al-Rummānī, "Risālat Manāzil al-Ḥurūf" Investigated by: Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī (Amman: al-Fikr).

al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-Sari. "Ma‘ānī al-Qur’ān wa-I‘rābuh". Investigated by: Dr. ‘Abd al-Jalīl ‘Abdah Shalabī. (Cairo: al-Ḥadīth,2004).

al-Zajjājī, ‘Abd-al-Raḥmān ibn Isḥāq. "Ḥurūf al-Ma‘ānī wa-al-Ṣifāt". Investigated by: Dr. Ḥasan Shādhilī Farhūd (al-‘Ulūm,1982).

al-Zajjājī, ʻAbd-al-Raḥmān ibn Isḥāq. "al-Lāmāt". Investigated by: Māzin al-Mubārak. (2nd edition, Damascus: al-Fikr, 1985).

al-Zajjājī, ʻAbd-al-Raḥmān ibn Isḥāq. "al-Īḍāḥ fī ʻIlal al-Naḥw". Investigated by: Dr. Māzin al-Mubārak. (5th edition, Beirut: al-Nafāʼis, 1986).

Ibn Zanjalah, ʻAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad "Ḥujjat al-Qirāʼāt". Investigated by: Saʻīd al-Afghāny. (5th edition, Beirut: al-Risālah , 1997).

al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad ibn Yūsuf. "al-Durr al-Maṣūn fī ʻUlūm al-Kitāb al-Maknūn". Investigated by: Dr. Aḥmad Muḥammad Al-Khrrāṭ. (1st edition, Damascus: al-Qalam, 1994).

Sībawaih, ʻUthmān ibn Qunbarr. "al-Kitāb". Investigated by: ʻAbdussalām Hārūn. (2nd edition, Cairo: al-Khānjī: 1983).

al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ʿAbdillāh. "Sharḥ Kitāb Sībawaih". Investigated by: Dr. Ramaḍān ʻAbd al-Ṭawāb and Dr. Maḥmūd Fahmī Ḥijāzī. (Egypt: al-Hayʼah al-Miṣrīyah al-ʻĀmmah lil-Kitāb, 1986).

al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Ashbāh wa-al-naẓāʼir". (1st edition, Beirut: al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1984).

Ibrāhīm ibn Mūsá al-Shāṭibī "al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah Sharḥ Alfīyat Ibn Mālik". Investigated by: Dr. ʻAbd-al-Majīd Qaṭāmish (1st edition, Mecca : Institute of Scientific Research and Heritage Revival, 2007).

al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "al-Iqtirāḥ fī ʻilm Uṣūl al-Naḥw". Investigated by: Dr. Aḥmad Muḥammad Qāsim (1st edition, Cairo: al-Saʻādah, 1976).

al-Suyūṭī, ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "Hamʻ al-Hawāmiʻ fī Sharḥ Jamʻ al-Jawāmiʻ". Investigated by: Aḥmad Shams al-Dīn. (1st edition, Beirut: al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1998).

ʻAbbās Ḥasan. "al-Naḥw al-Wāfī" (15th edition, al-Maʻārif).

al-Ṣabbān, Muḥammad ibn ʻAlī. "Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʻalá Sharḥ al-Ushmūnī li-Alfīyat Ibn Mālik". (Iḥyāʼ al-Kutub al-ʻArabīyah).

Ibn ʻUṣfūr, ʻAlī ibn Muʼmin. "Sharḥ al-Jumal li-al-Zajājy". Investigated by: Fawwāz al-Shaʻr and Dr. Imīl Badīʻ Yaʻqūb. (1st edition, Beirut: al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1998).

Ibn ʻUṣfū, ʻAlī ibn Muʼmin. "al-Muqarrab". Investigated by: Aḥmad ʻAbd al-Satārr al-Jawārī ʿAbdullāh al-Jubūrī.(1st edition, 1971).

al-‘Ukbarī, ʿAbdullāh ibn al-Ḥusain. "al-Lubāb fī ‘Ilal al-Binā’ wa-al-I‘rāb". Investigated by: Dr. ‘Abd al-IIāh al-Nabhān. (1st edition, Damascus: al-Fikr, 1995).

al-‘Ukbarī, ʿAbdullāh ibn al-Ḥusain. "al-Tabyīn ‘an Madhāhib al-Naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn". Investigated by: Dr. ‘Abd-al-Raḥmān ibn Sulaymān al-‘Uthaymīn. (1st edition, Beirut: al-Gharb al-Islāmī, 1986).

Ibn Fāris, Aḥmad. "Mujmal al-Lughah". Investigated by: Zuhair ‘Abd al-Muḥsin Sulṭān. (1st edition, Beirut : Mu’assasat al-Risālah, 1984).

al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "al-Ta‘līqah ‘alá Kitāb Sībawaih". Investigated by: Dr. ‘Awaḍ ibn Muḥammad al-Qawzī.(1st edition, 1991).

al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad. "al-Ḥujjah fī ‘Ilal al-Qirā’āt al-Sab‘". Investigated by: ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd and ‘Alī Muḥammad Muʿawaḍ. (1st edition, Beirut: al-Kutub al-‘Ilmīyah, 2007).

al-Farrā’, Yaḥyá ibn Ziyād. "Ma‘ānī al-Qur’ān". (3rd edition, Beirut: ‘Ālam al-Kutub, 1983).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbdillāh. "Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah". Investigated by: Dr. ‘Abd al-Munʿim Aḥmad Harīdī. (1st edition, Mecca : al-Ma’mūn lil-Turāth, 1982).

al-Mubarrid, Muḥammad ibn Yazīd. "al-Muqtaḍab". Investigated by: Muḥammad Abd al-Khaliq ‘Uḍaimah. (Beirut: ‘Ālam al-Kutub).

al-Muthannā, ‘Ubaydah Mu‘ammar ibn al-Muthanná. "Mujāz al-Qur’ān". Investigated by: Dr. Muḥammad Fu’ād Sizkīn. (2nd edition, Beirut: al-Risālah, 1981).

‘Alī, ibn Faḍḍāl al-Mujāshi‘ī "Sharḥ ‘Uyūn al-I‘rāb". Investigated by: Dr. ‘Abd al-Fattāḥ Salīm. (1st edition, Cairo: Maktabat al-Ādāb, 2007).

al-Murādī, al-Ḥasan ibn Qāsim. "al-Janá al-Dānī fī Ḥurūf al-Ma‘ānī". Investigated by: Dr. Fakhr al-Dīn Qabāwah - Muḥammad Nadīm Fāḍil. (2nd edition, Beirut: al-Āfāq al-Jadīdah, 1983).

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. "Lisān al-‘Arab". Investigated by: al-Yāzijī et el. (3rd edition, Beirut: Ṣādir,1414).

Ibn al-Nāẓim, Badr al-Dīn Muḥammad. "Sharḥ Alfīyat Ibn Mālik" Investigated by: Dr. ‘Abd-al-Ḥamīd al-Sayyid and Muḥammad ‘Abd al-Ḥamīd (Beirut: al-Jīl, 1998).

al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad. "I‘rāb al-Qur’ān". Investigated by: Dr. Zuhair Ghāzī Zāhid. (3rd edition, Beirut: ‘Ālam al-Kutub ,1988).

Ibn Hishām, ʿAbdullāh ibn Yūsuf. "Mughnī al-Labīb ‘an Kutub al-A‘ārīb". Investigated by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd-al-Ḥamīd. (Beirut: al-Kitāb al-‘Arab).

Ibn al-Warrāq, Muḥammad ibn ʿAbdillāh. "‘Ilal al-Naḥw". Investigated by: Maḥmūd Muḥammad Maḥmūd Naṣṣār. (1st edition, Beirut: al-Kutub al-‘Ilmīyah, 2002).

Ibn Ya‘īsh, Muwaffaq al-Dīn ibn Ya‘īsh. "Sharḥ al-Mufaṣṣal". (Beirut: ‘Ālam al-Kutub).